

العولمة و الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية

- حالة الجزائر -

حامد نور الدين

جامعة محمد خيضر - بسكرة -

المقدمة:

تواجه الدول النامية (دول العالم الثالث)، وبصفة خاصة تلك التي كانت تنتهج نظام الاقتصاد المخطط، والتي منها الجزائر، العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، والتي تتمثل في تدني مؤشرات التنمية التي تستخدم لقياس مدى تقدم الدول وتخلفها ومنها الدخل الفردي ونسبة التعليم ومستوى الرعاية الصحية ومعدلات العمر والمستوى المعيشي وغيرها، ولذلك حاولت هذه الدول أن تقوم بجملة من الإصلاحات الاقتصادية كمرحلة أولى للانتقال إلى نظام اقتصاد السوق، وقد كانت الجزائر من بين هذه الدول، حيث أن أهم العوامل التي أضعفت الاقتصاد الجزائري هي التبعية الاقتصادية للخارج، ونسبة النمو الديمغرافي المرتفع، والاعتماد المطلق على تصدير منتج واحد وهو النفط الذي يشكل نسبة أكثر من 95% من الإيرادات المحصل عليها من الصادرات الإجمالية للجزائر، وهذا يعتبر من العوامل الرئيسية التي جعلت الاقتصاد الجزائري يستجيب للصدمات الخارجية، وبصفة خاصة تلك المتعلقة بأسعار النفط.

ولذلك فقد تميزت بداية الثمانينيات بالاستيراد المكثف لسلع الاستهلاك النهائي في إطار برنامج واسع للاستيراد سمي ببرنامج ضد الندرة، وتحت شعار : "من أجل حياة أفضل"، حيث خصص له مبلغ عشرة (10) مليار دولار سنة 1982، وكان هذا على حساب الاستثمار والتشغيل.

وقد تزامن هذا مع انفجار حاد لأزمة المديونية الخارجية التي ضربت بقوة بداية من الثمانينيات كثيرا من الدول، والتي منها الجزائر، فقد تطورت ديونها الخارجية تطورا مذهلا حيث بلغت ما يقارب 34 مليار دولار سنة 1996، كما استمر التزايد الخطير لمعدلات خدمة الدين حيث وصلت إلى 82 % من حصيلة الصادرات سنة 1993، وقد دفع التخوف الناتج من تأثيرات أزمة المديونية على النظام العالمي بالمؤسسات المالية الدولية إلى تعميم برامج تعديل هيكل صارمة جدا، وخاصة على الدول الأكثر مديونية(1).

"غير أن عملية الإصلاحات هذه انطلقت في ظروف تميزت بشدة الضغوط المالية الخارجية، وذلك بسبب انهيار سعر البترول الخام (البرانت) بأكثر من نصف قيمته (من 30 دولار إلى أقل 15 دولار للبرميل)، فانهارت بذلك إيرادات الجزائر المالية الخارجية من المحروقات من حوالي 12 مليار دولار إلى حوالي 7 مليار دولار، أي نسبة 43 %، مع العلم أن وزن المحروقات في الميزان التجاري الجزائري مرتفع جدا، ويبلغ حوالي 97 % من قيمة الصادرات من السلع والخدمات، ولقد انعكست آثار هذا التدهور سلبا على التوازن العام لميزان الموارد الخارجية، الذي تضاعف عجزه عن تغطية المستحقات للخارج" (2).

(1) نشأة العولمة :

لم يتفق الاختصاصيين على تحديد فترة نشأة العولمة وظهورها , فهناك من يرى بأن العولمة كمفهوم مرت بثلاث موجات :

الموجة الأولى : خلال الفترة 1870 – 1914 .

الموجة الثانية : خلال الفترة 1950 – 1980 .

الموجة الثالثة : بدأت منذ عام 1980.

والبعض الآخر يرى بأن ملامح العولمة بدأت بعد إنهيار المعسكر الشرقي و ظهور الأحادية القطبية أو ما يطلق عليه البعض اسم "الأمركة" .

والرأي الغالب يرى بأن ملامح العولمة بدأت تبرز بعد الحرب العالمية الثانية, وبصفة خاصة عند إنشاء مؤسستي " بريتون – وودز " (صندوق النقد الدولي ، البنك العالمي للإنشاء والتعمير)، في سنة 1944، ثم الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة " GAAT " في سنة 1947.

ولذلك فإن فهم ظاهرة العولمة مرتبط ارتباطا كبيرا بفهم تطور النظام الرأسمالي, حيث

يرى سمير أمين (3)

بأن النظام الرأسمالي مر بأربعة مراحل :

طور النشأة و يطلق عليه أيضا طور الرأسمالية التجارية .

طور الرأسمالية التنافسية (الرأسمالية الصناعية الناشئة).

الطور الإمبريالي أو الإحتكاري : فبعد أن كانت الرأسمالية تصدر المنتجات , أصبحت تهتم بتصدير رأس المال , بعد أن تحول رأس المال بفعل عملية التركيز المستمر إلى رأس مال احتكاري مسيطر داخل المجتمع الرأسمالي.

طور العولمة : حيث يمتاز بتكون رأس متعدد للجنسيات " TRANSNATIONAL " والذي يتميز عن رأس المال المتعدد الجنسيات " MULTINATIONAL " , مما أدى إلى عجز الدولة المركزية نفسها حيث أصبحت عاجزة عن التحكم في صيرورة التراكم ، الذي تجاوز حدودها و لا تكتمل إلا على المستوى العالمي , وهنا يشير سمير أمين " بأننا لسنا بصدد عولمة MONDIALISATION بقدر ما نحن بصدد عولمة تحييد تدخل الدولة , والتي تعرف بعبارة تعدد الجنسيات TRANSNATIONALISATION, ولم يأت ذكر هذه المرحلة إلا في نهاية الثمانينيات " .

(2) رؤية صندوق النقد الدولي للإصلاحات الاقتصادية :

وتقتصر منهجية صندوق النقد الدولي في رؤيته للإصلاحات الاقتصادية على فرض شروط قاسية وجد صارمة على البلدان النامية، وتعتمد هذه المنهجية على ثلاثة محاور أساسية(4):
المحور الأول : وهو خاص بإجراءات القضاء على العجز التجاري بميزان المدفوعات، ويشمل :

تخفيض القيمة الخارجية للعملة.

إلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي أو تقليصها إلى أدنى الحدود.

تحرير الاستيراد من القيود وخصوصا بالنسبة إلى القطاع الخاص.

إلغاء الاتفاقيات الثنائية التجارية.

السعي لإيجاد سوق تجارة حرة للنقد الأجنبي.

المحور الثاني: وهو يتعلق بإجراءات مكافحة التضخم، ويضم السياسات التالية:

تقليل العجز في الموازنة العامة للبلد عن طريق الضغط على الإنفاق العام الجاري والاستثماري، وزيادة الضرائب والرسوم الجمركية، وزيادة الأسعار التي تباع بها منتجات وخدمات القطاع العام والمرافق العامة، وإلغاء الإعانات المقررة للسلع والخدمات المعيشية.

زيادة سعر الفائدة المدينة والدائنة.

وضع حدود عليا للاتئتمان المصرفي المسموح به للحكومة ولشركات القطاع العام.

زيادة أسعار مواد الطاقة.

تقليل التوظيف الحكومي.

المحور الثالث : وهو خاص بإجراءات تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، ويضم: منح مزايا ضريبية لنشاط رأس المال الخاص، أجنبيا كان أو محليا. ضمان عدم تأميم أو مصادرة أو فرض الحراسة على المشروعات الخاصة. ضمان حرية تحويل أرباح ودخول المشروعات الأجنبية للخارج. تقليص نمو القطاع العام وقصر نشاطه على المشروعات العامة والبنية الأساسية وبيع مشروعاته الناجحة للقطاع الخاص. تعديل قوانين الشركات وتنمية أسواق رأس المال المحلية. تحرير الأسعار من التدخل الحكومي وتركها لقوى العرض والطلب وما يلاحظ على هذه الإجراءات هو تحجيم القطاع العام وتخفيض النفقات ذات الطابع الاجتماعي وزيادة العبء الضريبي على الشرائح الاجتماعية الفقيرة وتجميد الأجور، ومدى تأثير ذلك على الغالبية العظمى من الشعب من جهة، ومن جهة أخرى ارتفاع معدلات الأرباح والدخول بالنسبة للقطاع الخاص وتحويل الأموال للخارج.

2) دور البنك العالمي للإنشاء والتعمير

إن دور البنك العالمي للإنشاء والتعمير وباعتباره المؤسسة التوأم لصندوق النقد الدولي، لم يكن يهتم بأن تحقق البلدان المدينة، تنمية وتقدما ملحوظا ومستقلا عن الدول الدائنة، فالبنك أنشئ أساسا لتكميل دور الصندوق، حيث استهدف تقديم القروض الدولية طويلة الأجل لتشجيع حركة الاستثمارات الدولية للدول الأعضاء والعمل على تحقيق النمو المتوازن، الطويل المدى، وبالرغم من دخول معظم الدول النامية كأعضاء في هذا البنك، إلا أنه نظرا لسيطرة الدول الرأسمالية القوية على أغلبية رأسماله، وبالتالي على الشطر الأعظم من القوة التصويتية في إدارته، فإن البنك كان دوما في خدمة مصالح رأس المال الدولي، وكانت معظم موارده توجه بشكل رئيسي للاستثمار في الدول الأوروبية خلال النصف الثاني من الأربعينيات والخمسينيات والستينيات، حيث ركز البنك نشاطه في هذه الدول لمساعدتها في مواجهة مشكلات إعادة التعمير والبناء بعد انتهاء الحرب العالمية، وخلال هذه الفترة لم تحظ الدول النامية على قروض تذكر من البنك رغم اشتراكها في عضويته.

"وإذا شئنا أن نبحث في خصائص رؤية البنك لأزمات الدول النامية والمخارج التي يقترحها لها، فهي لا تخرج عن جوهر رؤية صندوق النقد الدولي، فهي تشخص الأزمة على أنها تراكم في الأخطاء التي ارتكبتها الدول النامية، ولا يعترف بخطورة العوامل الخارجية التي ساهمت بشكل رئيسي في إفراز آثارها المدمرة على تلك الدول"(5)

ويمكننا تلخيص رؤية البنك العالمي لمساعدة الدول النامية في ما يلي(6):

زيادة الدعم المالي للتكيف الهيكلي.

مضاعفة الحوار السياسي مع حكومات الدول الأعضاء بغية تحديد التغييرات الهيكلية اللازم إجراؤها.

الاستمرار في تمويل الاستثمار، وتوسيع الطاقات الإنتاجية في هذه الدول. مواصلة الجهود من أجل تخفيف الفقر، وتخفيف أثر أزمة الدين والتخفيف على الأفراد الأقل دخلا، وحث المقرضين التجاريين والرسميين على تقديم الدعم الكافي للدول المدينة. وما يمكن ملاحظته هو أنه لا فرق جوهري بين رؤية البنك والصندوق للأزمة، وإن اختلفا شكليا في طرق وأساليب معالجتها، ولكن وصفات كل منهما لم تأت بالعلاج المطلوب.

4) الوضعية الاقتصادية للجزائر خلال الثمانينيات :

لقد سمح الارتفاع الهائل في أسعار النفط عام 1979 بارتفاع الواردات المتحصلة من صادرات النفط من 6.3 مليار دولار عام 1978 إلى 13.6 مليار دولار سنة 1980، ولذلك فإن التمويلات كانت تعرض على الجزائر، وتعطي صفقات ذات تكنولوجيا متطورة، موجهة بصفة خاصة إلى قطاع المحروقات، الذي أتاح ارتفاع الصادرات. ولذلك تميزت فترة بداية الثمانينيات بالاستيراد المكثف للسلع الاستهلاكية الضرورية منها وغير الضرورية، تحت شعار "من أجل حياة أفضل" وكان ذلك على حساب الاستثمار والتشغيل، فعمت البطالة، وضعت مردودية المؤسسات العمومية التي خصصت لها استثمارات جد ضخمة خلال فترة السبعينيات، ولذلك لجأت الدولة إلى توجيه استثمارات جديدة لتدعيم الهياكل القاعدية، كالطرق والسدود وقطاع البناء والصناعات الخفيفة، وذلك باعتماد شبه كلي على موارد خارجية، حيث استمرت في تمويل مختلف القطاعات بقروض تجارية قصيرة الأجل ومرتفعة الفائدة، وبما أن الاقتصاد الجزائري يعتمد اعتمادا كبيرا على تصدير المحروقات فكان شديد التأثر للصدمات الخارجية وخاصة تلك المرتبطة بأسعار النفط، وهذا ما حدث بالفعل سنة 1986، "عندما انهار سعر البترول الخام بأكثر من نصف قيمته (من 35 إلى حوالي 10 دولار للبرميل)، فانهارت بذلك إيرادات الجزائر المالية الخارجية من المحروقات من 12.270 مليار دولار إلى أقل من 7.26 مليار دولار، أي نسبة 43 %، مع العلم أن وزن المحروقات في الميزان التجاري جد مرتفع، ويتقرب بقوة سقف 97 % من قيمة الصادرات من السلع والخدمات" (7).

وقد تأثرت مديونية الجزائر من تقلبات أسعار المحروقات وأسعار الفائدة وكذلك من أسعار صرف الدولار الأمريكي في سنة 1985، "مع العلم أن الدولار الأمريكي فقد منذ بداية عام 1985 ما يقارب من نصف قدرته الشرائية، فارتفعت الديون الخارجية نتيجة لذلك بحوالي 7 ملايين دولار، وتزامن ذلك مع تسارع وتيرة تسديد أصل الديون، فهناك قروض قصيرة المدى تحصلت عليها الجزائر في 1986 ووجب تسديدها في 1988، وقروض تحصلت عليها في 1987 ووجب تسديدها في 1989، وهكذا تراكمت الديون الخارجية للجزائر، حيث ارتفع مخزون هذه الديون بأكثر من 10 ملايين دولار في الفترة الممتدة بين 1985 و 1989 منتقلا من 18.4 إلى 28.6 مليار دولار" (8)

وهذا ما يوضحه الجدول الآتي :

الجدول (1): تطور الديون الخارجية خلال فترة الثمانينيات
الوحدة : مليون دولار أمريكي

السنوات المؤشرات	1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980
إجمالي الديون	2857 4	2674 5	2502 2	2290 6	1840 1	1594 4	1628 5	1772 8	1768 2	1935 9
نسبة زيادة الديون *	% 6.6	% 6.8	% 9.2	%24.4	%15.4	%2.1-	%8.1-	%0.26	%8.7-	%3.5-
خدمات الديون	7530	6564	5481	5185	5041	5125	4727	4563	3815	4084
نسبة ارتفاع خدمات الديون *	%14.7	%19.7	% 5.7	% 2.8	%1.6-	% 8.4	%3.6	%15.6	%6.5-	%55.7
نسبة إجمالي الديون إلى الناتج الوطني الإجمالي	% 39	% 37	% 35	% 31	% 35	% 34	% 37	% 45	% 43	% 47
نسبة إجمالي الديون إلى الصادرات	% 229	% 284	% 223	% 210	% 142	% 125	% 127	% 134	% 117	%128
نسبة خدمات الديون إلى الصادرات	% 80	% 83	% 50	% 50	% 37	% 38	% 42	% 37	%27.9	%28.9

* نسب من إعداد الباحث

Source : Mourad Ben Achenhou, Dette et Démocratie, « Echarifa »
Alger, p 100

وأهم الملاحظات التي يمكننا أن نشير إليها حول تطور إجمالي الديون وخدماتها في فترة الثمانينيات هي :

الانخفاض في إجمالي الديون في بداية الثمانينيات وحتى سنة 1984 وهذا ما تؤكدته النسب السالبة لزيادة الديون، وبلغ إجمالي الانخفاض من سنة 1980 إلى 1984 ما قيمته 3415 مليون دولار، ليبدأ ارتفاع إجمالي الديون من سنة 1984 إلى 1985 بما قيمته 2457 مليون دولار، وبقي هذا الارتفاع مستمرا حتى سنة 1989، حيث بلغت الزيادة خلال خمس سنوات (من سنة 1984 إلى 1989) ما قيمته 12630 مليون دولار، ومرد ذلك كله إلى تحسن أسعار البترول في بداية الثمانينيات، وانهيائها في سنة 1986.

على عكس إجمالي الديون الذي يتميز بانخفاض محسوس في بداية الثمانينيات، فإن خدمات الديون لم تنخفض إلا في سنة 1981 مقارنة بسنة 1980، أما خلال السنوات الأخرى للعشرية فكانت في ارتفاع مستمر، "كما ارتفعت خدمات الديون خلال الثمانينيات بسرعة أكثر من أصل الدين، وحينئذ، انغلق فح الديون على الجزائر" (9)

إن نمو الديون الخارجية للجزائر خلال فترة الثمانينيات كان يفوق نمو كلا من الناتج الوطني الإجمالي، والصادرات، وإن كانت نسبة النمو تتناقص إلى غاية سنة 1986 ثم بدأت في الارتفاع بعد ذلك فيما يتعلق بنسبة إجمالي الديون إلى الناتج الوطني الإجمالي، وإلى غاية سنة 1984 بالنسبة لنسبة إجمالي الديون إلى الصادرات، ثم تبدأ في الارتفاع بعد ذلك لتبلغ 229 % سنة 1989. "حيث بلغت نسبة خدمات الديون إلى الصادرات في سنة 1989، (75.25 %)، ولم تكن الاحتياطات الرسمية من العملة الصعبة تكفي لتغطية واردات شهر واحد" (10)

كما أن خدمات الديون كانت دوما تفوق الصادرات، ووصلت إلى الضعف ابتداء من سنة 1986، وهي وضعية جد خائفة.

ولذلك لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي نظرا للوضعية الاقتصادية الخطيرة التي وصلت إليها.

5) أسباب ودوافع إقدام الجزائر على الإصلاحات الاقتصادية :

إن ونظرا للوضعية الاقتصادية الخائفة التي وصلت إليها الجزائر بعد انهيار مداخيلها من العملة الصعبة في أواخر الثمانينيات لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي مستخدمة القسط الاحتياطي بالصندوق، "فلقد استخدمت الجزائر القسط الاحتياطي بالصندوق في نهاية 1988، والمقسم إلى أربعة أقساط، بحيث كل قسط يمثل 25 % من حصة الدولة العضو في الصندوق" (11)، أما الأقساط الأكبر فيتم تقديمها في إطار ما يسمى بـ "اتفاق التثبيت" الذي تحدد له مدة 18 شهرا لتطبيق شروط محددة من قبل صندوق النقد الدولي، وهو ما تضمنه خطاب الولاء الذي أرسله وزير المالية الجزائري للمدير التنفيذي للصندوق في مارس 1989، "وتم توقيع أول اتفاق بين الطرفين في 30 ماي 1989 بقيمة 200 مليون دولار ثم 360 مليون دولار، لتعويض انخفاض أسعار البترول لسنة 1988، ولارتفاع أسعار الحبوب المستوردة، أما ثاني اتفاق (Stand-by) فتم التوقيع عليه في 3 جوان 1991 بقيمة 400 مليون دولار، على أربعة أقساط كل قسط بـ 100 مليون دولار (جوان 1991، سبتمبر 1991، ديسمبر 1991، ومارس 1992) (12)

وقد تعهدت الجزائر بتطبيق برنامج الاتفاق المبرم بينها وبين صندوق النقد الدولي في ماي 1989، وجوان 1991، والاتفاقيات التي أبرمتها مع البنك العالمي في سبتمبر 1989، وتميزت هذه الاتفاقيات بأنها أبرمت في سرية تامة عكس اتفاقي سنتي 1994، 1995. إن تسيير الجزائر لمديونيتها الخارجية منذ انفجارها لم يكن ملائما، رغم لجوئها إلى المؤسسات المالية الدولية المختلفة، وعقد اتفاقيات متكررة معها، والتزامها بشروطها المجحفة إن اقتصاديا أو اجتماعيا، ورغم كل هذا عجزت الجزائر على توفير السيولة الخارجية اللازمة، وخاصة بعد الانخفاض في أسعار البترول في سنة 1993، فتفاقم الوضع السياسي والاجتماعي وأصبحت الأزمة متعددة الجوانب، حيث تراجع معدل النمو الاقتصادي وتزايدت وتيرة التضخم، وارتفع معدل البطالة، وتدهور ميزان المدفوعات، وانخفضت احتياطات الجزائر من العملة الصعبة حيث أصبحت لا تكاد تغطي أكثر من بضعة أسابيع من حاجياتنا من الاستيراد، وتجاوزت خدمات المديونية 80% من إيراداتنا الخارجية، فلم تجد الجزائر من بد من معاودة الاتصالات مع الهيئات المالية الدولية والرضوخ لشروطها القاسية.

ولهذا ذهبت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي مرغمة لطلب المساعدة، وذلك نظرا لهشاشة اقتصادها الذي يتميز بالتبعية والنمو الديمغرافي المتزايد.

تبعية الاقتصاد الجزائري : وتمتاز بالخاصيتين الآتيتين

نسبة المحروقات المرتفعة من إجمالي الصادرات والتي تتعدى 95%، وهذا يعني أن كل انخفاض أو تدهور في أسعار النفط يؤدي حتما إلى انخفاض في مداخيلنا من العملة الصعبة.

الفاتورة الغذائية التي تزيد عن 2 مليار دولار سنويا.

نسبة النمو الديمغرافي : فالطبقة الشغيلة تزداد سنويا بـ 4% أي ما يزيد عن 250 000 طالب للعمل سنويا، وهذا ما يزيد من حدة البطالة، ونسبة النمو الديمغرافي التي تتراوح بين 2 و 3% تشكل أعباء إضافية في الجانب الاجتماعي (السكن، الصحة، التربية...)، هذا بالإضافة إلى أعباء خدمة الديون التي بلغت سنة 1993 نسبة 86% من إجمالي الإيرادات. فهذه العوامل مجتمعة دفعت بالجزائر إلى إمضاء اتفاق بينها وبين صندوق النقد الدولي بتاريخ 1 أفريل 1994، ويدعى ببرنامج "ستاند باي"، ويدوم سنة، ولم يشمل هذا الاتفاق إعادة جدولة سوى ديون الجزائر التي تنتهي آجالها قبل 31 ماي 1995، وفترة إعفاء لم تكن أكثر من أربع (4) سنوات، أما إعادة جدولة ديون الجزائر العمومية التي تنتهي آجالها بعد ماي 1995 فيبقى مرهون بمدى نجاح تطبيق اتفاق "ستاند باي" وهذا يعني أن الدائنين بطبيعة الحال لم يضعوا ثقتهم سوى في صندوق النقد الدولي، الذي وضع بدوره الجزائر على المحك لفترة سنة واحدة، ومن هنا تكون إعادة الجدولة الثنائية التي ترغب فيها الجزائر مع نادي باريس كنتيجة مباشرة للتوقيع على برنامج تعديل هيكل مع الأفامي في إطار اتفاق تسهيلات موسعة مع بداية أفريل 1995.

وإذا كانت فترة التسديد التي تمتد إلى غاية سنة 2010 تبدو كافية فإن مدة الإعفاء وهي أهم عنصر في عملية إعادة الجدولة، تبقى بعيدة عن رغبة الجزائر التي طلبت 10 سنوات.

وقرار الدائنين بمنح الجزائر 4 سنوات فقط للعودة إلى التسديد ابتداء من سنة 1998 يعود إلى عدة اعتبارات :

الأول : وضع الجزائر أمام الواقع للإسراع في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي لنقادي التماطل الذي وقعت فيه الجزائر خلال تجربة اتفاق 1991 التي لم يتم مواصلة تنفيذها حتى النهاية.

الثاني : أن الجزائر ليست بلدا فقيرا، ومن المتوقع أن ترتفع مداخيل صادراتها بشكل محسوس ابتداء من سنة 1996 تاريخ بداية اشتغال أنبوبي الغاز المتجهين نحو غرب وشرق أوروبا.

الثالث : وهو مرتبط بتسهيل تمويل الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي ولذلك جاءت مدة الإعفاء مطابقة تماما لمدة اتفاق "ستاند باي" (سنة واحدة) زائدا للاتفاق الموسع الذي تنوي الجزائر إبرامه في أبريل 1995 على مدى ثلاث سنوات والهدف منه هو تخفيف العبء المالي على الجزائر إلى غاية الانتهاء من تطبيق هذه الاتفاقيات ذات الانعكاسات الاجتماعية القاسية.

وكان هذا البرنامج يهدف على المدى المتوسط إلى العمل على إعادة النمو الاقتصادي للقضاء على البطالة وإيجاد نوعية نمو خاصة في القطاعات ذات الأولوية كالسكن وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة تقريب نسبة التضخم من النسبة العالمية (-4%) (3)، وكل هذا من خلال محتويات هذا البرنامج.

(6) محتوى برنامج الإصلاحات الاقتصادية ونتائجه :

برنامج الاستقرار الاقتصادي (1 أبريل 1994 – 31 مارس 1995) :

إذن من أجل الوصول إلى الأهداف السالفة الذكر، والحصول على رضا المؤسسات المالية الدولية كان على الجزائر أن تثبت حسن السلوك وتلتزم بتطبيق جملة من الإجراءات وهي (13):

تحرير التجارة الخارجية :

فكل المنتجات قابلة للتصدير إلا شتلات النخيل، الأنعام، الأشياء ذات البعد الوطني والتاريخي، وكل الصفقات التجارية مسموح بها ويمكن استيراد أي شيء إلا بعض الاستثناءات حيث حددت الدولة قائمتين من المنتجات غير مسموح بها مؤقتا.

نظام سعر الصرف :

بعد تخفيض سعر الصرف تصبح عمليات التمويل تتم وفق السعر الثابت، وعندما تتوفر جميع شروط التسيير، فتصبح أسعار الصرف تتحدد وفق نظام العرض والطلب بين بنك الجزائر والبنوك التجارية.

سياسة الأسعار :

نظام الأسعار يتحدد وفق ثلاثة أنماط :

السعر الإداري أو المدعم ويشمل حاليا الدقيق، الفرينة، الحليب.

أسعار ذات هامش ربح محدد وتشمل الأدوية والورق والأدوات المدرسية والتجهيزات العلمية، والكتب والوسائل التعليمية، التبغ والقهوة والزيت والسكر.

نظام الأسعار المعطن مسبقا.

الشبكة الاجتماعية :

إن الإجراءات المتعلقة بالحماية الاجتماعية التي وضعت سنة 1992 كانت تشمل أربع منح :

منحة الأجر الأدنى IPSU.

منحة عائلية تكميلية ICAF.

منحة التقاعد الإضافية ICPR.

منحة معدومي الدخل ICSR.

هذه الإجراءات أصبحت كما يلي :

تحويل منحة معدومي الدخل بنظام نشاط المنفعة العامة.

تتكفل الدولة بمنح الأجر الأدنى (IPSU)، أما منحة التقاعد الإضافية فيتكفل بها الصندوق الوطني للتقاعد.

كما أنه ينتظر إنشاء صندوق تأمين البطالة الناتجة من أسباب اقتصادية.

سياسة الميزانية :

إن التخفيض في العجز المالي أصبح ممكن بفضل تغيير سعر الصرف على مداخيل الجباية البترولية، ومداخيل الجباية الجمركية، وكذلك على مختلف الضرائب على الواردات، وكذلك

هناك مداخيل أخرى منتظرة نظرا لتحرير الأسعار الداخلية وكذلك تحسين مردودية الإدارة الضريبية.

السياسة النقدية :

ستتدعم السياسة النقدية خلال عام 1994، وذلك من أجل تدعيم سعر الدينار، والحد من التضخم، ولتجنب تضخم مفرط في الطلب الاسمي والزيادة في الكتلة النقدية ستخفض إلى 14 % بدلا من 21 % سنة 1993، كما أنه لن تكون هناك أي قروض للمؤسسات الاقتصادية، كما سترفع نسبة إعادة الخصم إلى 15 %، وزيادات في نسب الفوائد:

معدل الارتكاز (Pivot) لتدخل بنك الجزائر في السوق النقدي 20 %.

معدل المضاربة على مكشوف البنوك اتجاه بنك الجزائر 24 %.

الخزينة ستمنح فوائد بقيمة 16.5 % لسندات التجهيز الجديدة.

الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط سيطبق النسب الآتية :

10 % لحسابات التوفير من أجل السكن.

14 % للحسابات الأخرى.

ميزان المدفوعات وإعادة جدولة الديون الخارجية :

فيما يخص ميزان المدفوعات، فإن الاستراتيجية الاقتصادية الجديدة تهتم بأربع أولويات: زيادة الصادرات خارج المحروقات.

تحرير الواردات.

تكوين احتياطي للعملة الصعبة.

إعادة تمويل متعدد الأطراف للمديونية الخارجية المتوسطة والطويلة الأجل.

والنجاح في هذه الاستراتيجية سيسمح للجزائر من إعادة كسب ثقة الأسواق المالية الخارجية.

نتائج البرنامج ومدى التزام الجزائر به :

لقد تم تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي لمدة سنة كاملة (1 أبريل 1994 - 31 مارس 1995) رغم الظروف الاجتماعية والسياسية والأمنية الصعبة التي كانت تعيشها الجزائر آنذاك، وهذا ما يؤكد السيد ميشال كامديسيس المدير العام لصندوق النقد الدولي آنذاك، في اجتماع بمديريد بين الجزائر وصندوق النقد الدولي في شهر سبتمبر 1994 "أود كذلك أن أهنئ السلطات الجزائرية التي التزمت بالشجاعة رغم الوضع السياسي والاجتماعي الصعب جدا في إعادة توجيه اقتصادها من نظام دولة محض إلى نظام قائم على تطوير قوى السوق" (14)، كما تدخلت البلدان الدائنة للجزائر وخاصة فرنسا، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية لتقديم دعمها للجزائر، وهذا ما تم بالفعل حيث صرحت الدول الدائنة للجزائر في بداية أكتوبر 1994، بأنها ستزود الجزائر بمصادر تمويل جديدة سواء منها أو من طرف المؤسسات المالية الدولية.

إذن فماذا حققت الجزائر من هذه الاتفاقية حتى تلقى كل هذا الدعم والتأييد من طرف المؤسسات المالية الدولية ومجموع دائئنها.

لقد كانت النتائج المحصل عليها خلال هذه الفترة (السنة) مرضية ومنها :

تنشيط الاقتصاد :

إن اتفاق "ستاند باي" مع صندوق النقد الدولي مكن الجزائر من تنشيط اقتصادها حيث :

مكن البلاد من تمويل مالي قدره 5.193 مليار دولار، وزعت كما يلي :

2.942 مليار دولار كسيولة مباشرة.

1.417 مليار دولار كقروض.

833 مليون دولار كحساب خاص للعملة.

كما مكن هذا الاتفاق من إعادة جدولة مبلغ 4.5 مليار دولار من الديون الخارجية في إطار "نادي باريس".

كما أن معدل التضخم لم يتعد 29 % في سنة 1994، عوض 40 % المنتظرة حسب البرنامج.

كما تم إيقاف التراجع في النمو الاقتصادي، إذ بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (% 0.2-) في سنة 1994، بينما كان (-2.0%) في سنة 1993.

كما خفض عجز الخزينة العمومية من 8.7 % من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1993 إلى 4.4 % في سنة 1994، هذا في الوقت الذي كانت الخزينة العمومية تتابع عملية تطهير المؤسسات العمومية وتقليص استدانتهما تجاه النظام المصرفي، وقد تم : استقلالية 5 مؤسسات عمومية وطنية من بين المؤسسات الثلاث والعشرين. حل 88 مؤسسة عمومية محلية.

عرض 5 فنادق عمومية للبيع، تمهيدا لوضع برنامج الخصخصة. متابعة تطهير البنوك التجارية الخمسة بالقيام بدراسة مالية إضافية على أساس حساباتها في آخر سنة 1993 (15) .

2 – تسريح القروض والحصول على قروض جديدة .

(ب) برنامج التعديل الهيكلي (أفريل 1995 – مارس 1998)

بعد تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي لمدة سنة كاملة، وافق الصندوق على منح قرض للجزائر في إطار برنامج التعديل الهيكلي الذي تمتد مدته على ثلاث سنوات، والذي كان يهدف دفع عجلة النمو الاقتصادي وليعمق في نفس الوقت عملية الإصلاح الهيكلي، مع تعميقها بإتمام عملية إعادة الهيكلة الصناعية، والبدء في خصخصة جزء من المؤسسات الاقتصادية العمومية، وضمان الحماية الاجتماعية اللازمة للطبقات المتضررة من النتائج السلبية لبرنامج التعديل الهيكلي، هذا مع المحافظة وتدعيم النتائج الإيجابية المحصل عليها في إطار برنامج الاستقرار الاقتصادي. وقد وافق الصندوق على تقديم هذا القرض بعد أن أرسلت الجزائر خطاب النوايا الذي تضمن محتوى برنامج التصحيح الهيكلي.

محتوى البرنامج(16) :

من أجل تحقيق الأهداف السابقة، فقد وضعت سياستين اقتصاديتين، إحداهما ظرفية والأخرى متوسطة المدى.

فالسياسة الاقتصادية الظرفية تتعلق بالتدابير المالية والنقدية التي تسمح بتحقيق النمو الاقتصادي مع الحفاظ على نتائج الاستقرار الاقتصادي وتعزيزها، ففيما يتعلق بسياسة الميزانية، فإنه يتعين متابعة تخفيض عجز الميزانية، وإزالة هذا العجز تماما ابتداء من سنة 1996، ثم البدء في إظهار فائض لتدعيم الادخار الوطني لتمويل الاستثمار اللازم لمتابعة عملية النمو الاقتصادي، ومن أجل ذلك فقد تم اتخاذ الإجراءات التالية :

زيادة الموارد : وذلك بواسطة

توسيع مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة.

تحسين المردود الجبائي بمكافحة الغش والتهرب الضريبي.

تقليص النفقات : وذلك بواسطة

التقليل من النفقات الإدارية.

التحكم في كتلة أجور الوظيف العمومي.

إزالة دعم أسعار المواد الاستهلاكية تدريجيا، مع تقليص نفقات صندوق التطهير المالي للمؤسسات العمومية.

عقلنة نفقات التجهيز.

- أما فيما يتعلق بالسياسة النقدية، فإنه يتعين متابعة مكافحة التضخم لتخفيض وتيرته إلى مستوى مقبول يمكن تحمله ومراقبته، وذلك بواسطة :

تقليل الضغط على السيولة المصرفية، وذلك بضمان المرونة الكافية لمعدلات الفائدة التي تتكون في السوق النقدية ما بين البنوك.

متابعة توسيع السوق النقدية بإدخال تقنية بيع السندات العمومية بالمزايدة.

إدخال تقنية "السوق المفتوحة" كوسيلة غير مباشرة للسياسة النقدية.

متابعة تكوين سوق القروض وذلك بتعزيز تقنية مناقصة القروض لإعادة تمويل البنوك، وتحسين محفظتها المالية.

إزالة سقف هامش ربح البنوك مع تحرير كلي لمعدلات الفائدة المدينة.

الوصول إلى معدلات فائدة حقيقية موجبة، لتطوير وتعبئة الادخار الخاص.

أما بالنسبة للسياسة الاقتصادية على المدى المتوسط، فيتمثل محتواها في العودة إلى النمو الاقتصادي الذي يستجيب لمتطلبات البلاد، والذي يتسم بـ :

إعادة تشغيل كل القطاعات الإنتاجية وبصفة خاصة قطاعات الصناعة والزراعة والبناء، وذلك بتمويل ملائم ومضمون، وفي مأمن من خطر التقلبات الظرفية والصدمات الخارجية والداخلية.

الاستقرار مع معدل تضخم معقول يمكن مراقبته، وهذا يتطلب اللجوء إلى مصادر تمويل تعتمد على الادخار مع تفادي التمويل النقدي التضخمي.

إيقاف تزايد البطالة كخطوة أولى ثم البدء في امتصاصها في مرحلة ثانية.

أما بالنسبة للقطاع الخارجي فإنه يجب :

متابعة تحرير التجارة الخارجية برفع كل القيود الإدارية البيروقراطية، مع تشجيع الصادرات من غير المحروقات.

متابعة تطوير نظام الصرف وذلك بواسطة إقامة سوق الصرف ما بين البنوك مع نهاية 1995، وسوق صرف كاملة ومتصلة بالسوق النقدية، والعمل على جعل الدينار قابل للتحويل بالنسبة لنفقات الصحة والتعليم والسياحة، وبتخفيض مستوى الحماية الجمركية بهدف الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

وهذا يستلزم زيادة ملموسة في الموارد الخارجية في شكل قروض متوسطة وطويلة المدى منها :

القروض الثنائية.

القروض المتعددة الأطراف: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، المجموعة الاقتصادية الأوروبية، صندوق النقد العربي، والبنك الإفريقي للتنمية.

وفي نفس الوقت، تظل لزاما على البلاد إعادة جدولة مستحقات الديون الخارجية (العمومية والخاصة) المتعلقة بفترة البرنامج.

نتائج البرنامج :

بعد سنة من وضع برنامج التعديل الهيكلي حيز التنفيذ، يمكن استخلاص أهم النتائج المحصل عليها، والتي تتمثل فيما يلي :

بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 4.3 % بعد ما كان سالبا خلال سنوات.

انخفاض نسبة عجز الميزانية إلى 1.4 % من الناتج المحلي الإجمالي (مقابل 4.4 % في سنة 1994).

زيادة الكتلة النقدية بنسبة 10.5 % فقط (مقابل 15.3 % في سنة 1994).

أما معدل البطالة فلم يمكن تخفيضه بسبب التعديل الهيكلي للقطاع العمومي، كما أن معدل التضخم لم يبلغ المستوى المطلوب، وذلك بسبب ارتفاع سعر صرف الدينار، وارتفاع الأسعار التي لم تزل محددة إداريا.

أما على المستوى الخارجي، فقد تم تحقيق نتائج هامة هي :

الحصول على قرض بقيمة 1.8 مليار دولار من طرف صندوق النقد الدولي.

اتفاق ثان من "نادي باريس" لإعادة جدولة حوالي 7 ملايين دولار من مستحقات الدين الخارجي العمومي المتعلقة بفترة البرنامج. وتبدأ التسديدات في 31 ماي 1998 إلى غاية 30 نوفمبر 2009، على 24 قسطا . وكان على الجزائر توقيع 17 اتفاقية ثنائية قبل 31 مارس 1996، ولكن لم تستطع توقيع إلا 14 اتفاقية ثنائية.

كما توصلت الجزائر إلى اتفاق في سبتمبر 1995 مع "نادي لندن" على شروط إعادة جدولة الديون التجارية التي أيدها جميع الدائنين في جوان 1996، "وغطى الاتفاق الديون المستحقة السداد بين أول مارس 1994 و31 ديسمبر 1997، أي حوالي 3.23 مليار دولار، أعيدت جدولتها على مدى فترة 15 سنة ونصف مع فترة سماح مدتها 6 سنوات ونصف" (17). وتم في نهاية ماي 1996 إمضاء اتفاق "برنامج التعديل الهيكلي" مع البنك العالمي للإنشاء والتعمير لمدة سنتين وبمبلغ 300 مليون دولار أمريكي.

إذن فكل هذه الاتفاقيات سمحت بإعادة جدولة أكثر من 16 مليار دولار، بإعادة تحويل للديون العمومية التي أنجزت مع نادي باريس، وبإعادة تحويل للديون الخاصة مع نادي لندن، وبتعبئة موارد إضافية قدرت بـ 2.6 مليار دولار تحصلت عليها الجزائر من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير.

وبالفعل بدأت تظهر آثار استقرار الاقتصاد الكلي خلال السنوات الموالية كما يلي :
سنة 1997 (18) :

انخفاض نسبة خدمة الدين إلى الصادرات وأصبحت 30 %، عوض نسبة 70 % تقريبا، خلال الفترة (1986 - 1993).

وصول الاحتياطي من العملة الصعبة إلى حوالي 8 ملايين دولار، أي أربعة أضعاف ما كان عليه خلال الفترة (1986 - 1993).

تحقيق فائض في الخزينة العمومية، بعد ما كان هناك عجز خلال السنوات السابقة.

تراجع معدل التضخم إلى 6 %، بعدما وصل إلى 39 % في سنة 1994.

بلوغ الناتج المحلي الإجمالي معدل 2.4 %، بعدما كان سالبا في السنوات السابقة.

سنة 1998 (19) وتحت تأثير صدمة تدهور أسعار البترول :

ارتفاع نسبة خدمة الدين إلى الصادرات، وبلغت 44 %.

انخفاض الاحتياطي من العملة الصعبة إلى 6.8 ملايين دولار.

تحقيق عجز في الميزانية قدره 3.9 % بعد تحقيق فائض في السنتين السابقتين.

وقد تم تغطية هذا العجز بتمويل نقدي، مما أدى إلى توسع الكتلة النقدية، ومنه إلى الارتفاع النسبي في معدل التضخم، والذي عرف انخفاضا محسوسا خلال سنتي 1996 و 1997.

سنة 1999 (20) : وأمام استمرار انخفاض أسعار البترول حيث وصلت إلى 12 دولار للبرميل خلال السداسي الأول، ورغم التعبئة التي قام بها بنك الجزائر لدعم ميزان المدفوعات (80 مليون دولار أمريكي لدى صندوق النقد العربي، و300 مليون دولار أمريكي لدى صندوق النقد الدولي في إطار تسهيل التمويل التعويضي بدون شروط فقد

انخفض الاحتياطي من العملة الصعبة إلى أن وصل 4.6 ملايين دولار في نهاية جوان 1999.

ولكن وما إن ارتفعت أسعار البترول في السداسي الثاني حيث بلغت 23 دولار للبرميل، لتبلغ 17.9 دولار لمتوسط سنوي للبرميل، حتى ارتفعت إيرادات الصادرات بـ 50 % في

السداسي الثاني مقارنة بالسداسي الأول، ولكن رغم هذا، فقد :

انخفضت قليلا نسبة خدمة الدين إلى الصادرات وأصبحت 39 %، لتبقى بعيدة عن

مستواها في 1997 (30 %).

انخفاض الاحتياطي من العملة الصعبة إلى 4.4 ملايين دولار.

بلغ عجز الميزانية 0.5 %، أي أقل من المستوى الذي بلغه في 1998. أما نسبة التضخم فكانت 2.6 %.

سنة 2000 : واصلت أسعار البترول الارتفاع المسجل في السداسي الثاني لسنة 1999، وبلغت الإيرادات من صادرات المحروقات خلال السداسي الأول فقط: 10.07 ملايين دولار، وهو مبلغ أعلى من المبلغ المحصل عليه خلال سنة 1998 كلها (9.8 ملايين دولار)، ولهذا فقد سجل ما يلي (21):

- انخفاض نسبة المديونية مقابل الصادرات تحت سقف 30 % ولأول مرة، حيث بلغت 19.8 %، أي أن الجزائر بعيدة عن منطقة الخطر التي تحددها الهيئات المالية الدولية (30 إلى 35 %).

تجاوز الاحتياطي من العملة الصعبة عتبة 10 ملايين دولار، أي تجاوز إجمالي إيرادات الجزائر خلال 1998.

تحقيق فائض معتبر في الميزانية، باعتبار أن المؤشر الأساسي لتحسن وضعية الخزينة العمومية هو ودائعها لدى بنك الجزائر، فقد عرفت هذه الودائع زيادة كبيرة وتجاوزت 200 مليار دينار، مقابل 1.4 مليار دينار سنة 1998.

بلوغ معدل التضخم 1 %.

وزيادة على هذا فقد بلغت المديونية الخارجية الجزائرية أدنى مستوياتها منذ 10 سنوات، (وهذا ما يوضحه الجدول الآتي) حيث بلغت 25.26 مليار دولار.

الجدول رقم (2) تطور الديون الخارجية الجزائرية خلال فترة التسعينيات
الوحدة : مليون دولار أمريكي

السنوات المؤشرات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
إجمالي الديون	2837 9	27875	2667 8	2572 4	2948 6	3157 3	3365 1	3122 2	3047 3	2831 0	526 0
نسبة زيادة الديون	0.6%	1.7%	4.3%	3.5%	14.6%	7%	6.6%	7.2%	2.3%	7.1%	10.7%
خدمات الديون	6729	7222	7004	7150	3130	2474	2025	2354	3202	5116	4500
نسبة ارتفاع خدمات الديون	10.6%	7.3%	3%	2.1%	56.2%	20.1%	16.1%	16.2%	36%	59.7%	12%
نسبة إجمالي الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي	47.9%	65.3%	62.8%	52.1%	69.9%	76.1%	73.5%	66.4%	64.8%	58.9%	47.23%
نسبة إجمالي الديون إلى الصادرات	211%	216%	220%	234%	307%	285%	243%	212%	280%	/	120%
نسبة خدمات الديون إلى الصادرات	66.4%	73.9%	76.5%	82.2%	47.1%	38.8%	30.9%	30.3%	47.5%	39.05%	19.8%

Sources : Media Bank, Bimestrielle, publie par la banque d'Algérie, N°
40, Février – Mars 1999, p 6.

ما عدا سنتي 1999، 2000، فهي مستخرجة من بيان بنك الجزائر فيفري 2001.

الخاتمة :

إذن فعلى الدول النامية والتي منها الجزائر أن تعتمد على قدراتها الذاتية للتغلب على أزمتها الاقتصادية ، ولأمانع ونحن في عصر العولمة وعصر التكتلات الاقتصادية أن تعمل مجتمعة في تكتل اقتصادي واحد أو تكتلات اقتصادية متعددة ، وأن تقوم بجملة من الإجراءات من أهمها :

إيجاد تكامل اقتصادي فيما بينها ،

تشجيع الصادرات و تنويعها ،

العمل على ترشيد الإنفاق الاستهلاكي ،

العمل على تشجيع جلب رؤوس الأموال و الإستثمار في الدول النامية ،

وعلى الجزائر أن تتخطى حالة ارتباط وضعيتها تحسن مديونيتها الخارجية بتحسن أسعار النفط، وأن تعمل على تطوير القطاعات الأخرى كالصناعات الخفيفة والمتوسطة، والفلاحة، وذلك لتحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي التخفيض من فاتورة الاستيراد من جهة ومن جهة أخرى العمل على رفع حصة الصادرات من غير المحروقات والتخلص من ارتباط إيراداتها من العملة الصعبة من النفط فقط، وهذا ما يتطلب سياسة جديدة في مجال الإصلاحات التي تعتمد عليها الجزائر في الوقت الحاضر والتي لا تظهر نتائجها إلا بعد فترة من الزمن.

الهوامش

(1) ابن دعيده عبد الله ، الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 1999، ص358.

(2) د/ بهلول محمد بلقاسم حسن ، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، الجزء الثاني ، ديوان المطبوعات الجزائرية ، الجزائر ، 1999 ، ص 291 .

(3) مبارك بوعشة ، " العولمة مقارنة اقتصادية " ، فعاليات الملتقى الدولي : الجزائر و العولمة ، جامعة منتوري - قسنطينة - 22 ، 23 نوفمبر 1999 ، ص 359 .

(4) د/ زكي رمزي ، الاقتصاد العربي تحت الحصار ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، 1989 ، ص 184 .

(5) ---- ، أزمة القروض الدولية ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، 1986 ، ص 206 .

(6) الحسن عرفان تقي ، التمويل الدولي ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، 1999 ، ص 312 .

(7) د/ بهلول محمد بلقاسم حسن ، مرجع سابق ، ص 291 .

la dette extérieure des pays du sud , colloque international CNES , 8) , Annaba , décembre 1999, p 61.

9) op cit , p62 .

10) Belhimer Ammar , la dette extérieure de l' Algerie , Casbah Edition , Alger , 1998, p68 .

(11) الهادي خالدي ، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي ، دار هومة للنشر ، الجزائر ، 1996 ، ص 195 .

12) Banque d'Algerie , Résumé du programme « STAND – BY » , p1.

13) op cit , p8 .

14) Economie , Mensuel économique publié par Algerie – presse-service , n° 12, novembre 1994 .

(15) كرمان عبد الوهاب ، الاقتصاد الجزائري بين الاستقرار والإصلاح الهيكلي ، الملحق الأول ، المحاور الأساسية للبرنامج المتفق عليهما مع صندوق النقد الدولي ، بنك الجزائر ، ص 8 .
المرجع السابق ، ص 10 وما بعدها بتصرف .

النشاشيبي وآخرون ، الجزائر: تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق ، صندوق النقد الدولي ، واشنطن ، 1998 ، ص 114 .

المرجع السابق ، ص 23 ، ص 24 .

كرمان عبد الوهاب ، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ، بنك الجزائر ، 2000 ، ص 4 وما بعدها .

المرجع السابق ، ص 8 وما بعدها .

بنك الجزائر ، فيفري 2001 ، ص 3 .